إصلاحات محمد علي الاقتصادية في مصر ١٨٠٥ـ ١٨٤٨م

د. أسماء جاد الله خصاونه *

تاريخ وصول البحث: ١٠/ ٤/ ٢٠١٨م تاريخ قبول البحث: ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٨م

ملخص

يعد محمد علي مؤسس مصر الحديثة حيث حكمها من سنة ١٨٠٥- ١٨٤٨م، وكسر القاعدة العثمانية التي كانت لا تترك والياً على مصر أكثر من سنتين. استطاع محمد علي خلال فترة حكمه أن ينهض بمصر اقتصادياً وزراعياً وصناعياً وتجارياً، وكان يرى أن الاستقلال السياسي لا يتحقق إلا بإنماء ثروة البلاد، وتقوية مركزها المالي، فبنى قاعدة اقتصادية لمصر، واهتم بالزراعة فاعتنى بالري، وشيد العديد من الترع والجسور والقناطر، ووسع نطاق التجارة الخارجية في مصر. وأصلح الموانئ وارتفعت الصادرات، وعمل عن طريق الضرائب إلى توفير فائض مالي لدعم الإصلاحات في الدولة، وبذلك حققت مصر ازدهار اقتصادياً ملحوظاً في عهده.

الكلمات المفتاحية: محمد علي باشا، اقتصاد مصر في القرن ١٩م، مؤسس مصر الحديثة.

Mohammed Ali Economic Reforms in Egypt 1805-1848

Abstract

Muhammad Ali is the founder of modern Egypt, where he ruled from 1805-1848, and broke the Ottoman rule that did not leave a ruler of Egypt in office for more than two years. During the period of his rule, Muhammad Ali was able to promote Egypt agriculturally, industrially and commercially. He believed that political independence could not be achieved without developing the country's wealth and strengthening its financial position. He built an economic base for Egypt. He took care of agriculture paying attention to irrigation so, built many canals, bridges and arches. He extended Egypt's foreign trade, repaired its ports and increased the country's exports. He used the financial surplus of taxes to support reforms, hence a remarkable economic prosperity in Egypt was achieved in his reign.

Key words: Muhammad Ali Pasha, the economy of Egypt in the 19th century, the founder of modern Egypt.

* أستاذ مساعد، قسم التاريخ، كلية الآداب واللغات، جامعة جدارا.

المقدمة:

تولى محمد علي ولاية مصر في أيار عام ١٨٠٥م، وعمل في بداية حكمه على تدعيم وتوطيد مركزه في كافة المدن المصرية؛ لأنه لم يكن يسيطر في الواقع إلا على القاهرة، بينما ظلت باقي البلاد في أيدي فرق المماليك المتناحرة وقبائل البدو التي استغلت الموقف السياسي القلق في نهب الريف لصالحها.

ركز محمد علي اهتمامه -بداية- على استعادة سلطاته واستمر في حروب وصراعات طويلة مع المماليك داخلياً حتى قرر القضاء عليهم نهائياً بعد إيهامهم بعقد الصلح، وذلك في أول مارس ١٨١١م حينما ذبحهم في مذبحة القلعة الشهيرة. وقد واجه محمد علي صعوبات متنوعة في بداية حكمه من عدم إخلاص الباب العالي له، إلى نزوع الجند إلى الثورات، وقيام الدسائس البريطانية حوله، إضافة إلى قيام المماليك عليه للانتقام منه والعودة إلى منصة الحكم.

لم يستطع محمد علي التغلب على هذه الصعاب إلا بالمال، ولافتقار خزائنه إلى المال كان لا بد من الحصول عليه بطريقة لا تنفر الشعب منه، لذا وجه اهتمامه حول كيف يمكن الحصول على المزيد من الأموال؟ فتبين أنه لا بد من الإصلاحات الاقتصادية.

سياسة محمد علي[١] في الإصلاح الاقتصادي:

كان الاقتصاد المصري في أوائل القرن التاسع عشر يعتمد على الزراعة فقط، وكانت الزراعة تقتصر على زراعة القطن فقط، إضافة إلى إن النشاط الزراعي يعتمد بشكل رئيس على ري الحياض، لذلك فهو اقتصاد نصفي، أي اقتصاد اكتفاء أكثر منه اقتصاد تبادل. وإذا كان بالإمكان تصدير شيء فانه يكون ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية، أما الصناعة فقد كانت صناعة حرفية صغيرة[٢].

سار محمد علي في بداية حكمه على السياسة الاقتصادية السابقة نفسها، إلى أن سيطرعلى الأوضاع الداخلية، وعندما ظهرت حاجته الشديدة للمال، أصبح شاغله الأكبر كيفية زيادة الدخل القومي إلى أقصى ما يستطيع، حيث كان يعتقد أن قوة أي دولة تتمثل فيما لديها من أموال، من هنا كانت فكرة القوة الاقتصادية للدولة برأيه هي الأساس الوحيدة للقوة السياسية، ولعله كان الوحيد الذي انفرد بهذه الأفكار بين حكام الشرق المعاصرين له، فوجه اهتمامه إلى مقومات الاقتصاد الثلاث: الزراعة، والصناعة، والتجارة[٣].

أولاً: الزراعة.

تعد الزراعة عماد الثروة المصرية قديماً

ولها المكانة الأولى في الاقتصاد القومي، لهذا قد نالت من حكومة محمد علي لعنايته الخاصة بالزراعة، فبعد أن كانت مقصورة على إنتاج ما يلزم لغذاء السكان وملبسهم، أصبحت تنتج حاصلات الاستهلاك المحلي والتصدير. وبدأ محمد علي إصلاحاته بالزراعة بعدة خطوات أهمها:

أولاً: معالجة مشكلة ملكية الأراضي بالقضاء على نظام الالتزام، وضم جميع الأراضي للدولة، ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف بالتزامهم، ويبدو أن هذا القرار قد اثأر ضجة لدى الملتزمين حينما أدركوا رغبة محمد علي في الاستحواذ على الأرض[٤].

وبدأ محمد علي في سنة ١٨١٣م بمسح الأراضي المزروعة لمدة استمرت خمس سنوات، استخدم في عميلة المسح هذه وحدة مساحة تقل عن الفدان بنحو ١٥١٣ متر مربع وبذلك تمكن من الاستيلاء على الأراضي الفائضة وإلغاء نظام الالتزام. ويبدو إن الغرض من هذا المسح حصر جميع الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة في المديريات والأراضي المستخدمة في المنافع العمومية كالترع، والجسور، والطرق، والمدافن، واستبعدت من المساحة الأراضي البور، وهي الأراضي التي أعطي فيها الباشا الابعاديات والجفالك كما دخلت في المساحة الأوقاف عندما قرر الوالي جباية الخراج عنها[٥].

واكتشف محمد علي أن كبار الأعيان وأصحاب الأملاك الواسعة يرشون موظفي المساحة، ليشهدوا على أن أراضيهم جرداء يعوزها مياه الري، هذه بينما أولئك المساحون يسدون العجز الناشئ عن هذا التخفيض بفرض ضرائب فادحة على الأرض التي يقوم بحرثها صغار الفلاحين، ولكن مما لا شك فيه أن عملية المسح هذه قد كشفت عن مساحات زراعية كبرى كانت غير معروفة للحكومة نتيجة الغش والتدليس[٦]. كما تمكن محمد علي من السيطرة على معظم الأراضي التي أوقفها أصحابها بهدف العبادة والتي كانت تحت إدارة وإشراف العلماء، فأحتج العلماء ورفضوا هذا الإجراء، فكانت حجة محمد علي انه مكلف من قبل الخليفة العثماني الذي يتولى أمور المسلمين جميعاً وهو مالك جميع الأراضي، ولم يتوقف عند هذا الحد بل عمد أيضا إلى نزع ملكية الأراضي لبقية الإفراد بنفس الحجة، كما طلب من الفلاحين إبراز حجج ملكيتهم[٧]، وقد أعطى محمد علي للملتزمين حق الحصول على الفائض من الخزانة مدى الحياة تعويضاً لهم

عن أخذ حصص التزامهم[٨]. وكان إلغاء نظام الالتزام انقلاباً اقتصادياً واجتماعياً، حرر الفلاحين من الرق وأصبح محمد علي مالكاً لمعظم أراضي مصر.

ثانياً: توزيع الأراضي الزراعية، حيث وزعت الأراضي الزراعية زمن محمد علي على النحو التالي:

١. الأراضي الأثرية أو الخراجية: وهي الأرض التي يقوم الفلاح بزراعتها مقابل سداد الخراج عنها[٩]، ويكون للفلاح حق الانتفاع بالأرض دون التصرف فيها، وكان من حق الآباء توريثها للأولاد الذكور ما داموا قادرين على سداد الضرائب عنها[١٠]، وكان يعطي ما بين ثلاثة إلى خمسة أفدنة[١١]، فإذا ما هرب الفلاح يجبره على العودة إلى أرضه وإلزامه بزراعتها وسداد الضرائب المطلوبة منه أثناء تخليه عن أرضه[١٢].

كانت القيود المفروضة على هذا النوع من الأراضي كثيرة، إلا أن الحكومة لم تكن تعتبر الفلاحين الذين يقومون بزراعتها سوى إجراء ينتفعون بأطيان الحكومة ويبقى لهم الحق الانتفاع ما داموا يدفعون الضريبة، فإذا ما تأخروا في تسديد ما عليهم من ضرائب انتزعت الأرض منهم وأعطيت لغيرهم، أضف إلى ذلك انه كان من حق الحكومة أن تنزع هذه الأراضي من أصحابها إذا اقتضت المصلحة السنة اتخاذ مثل هذه الإجراء دون أن تدفع لهم تعويضاً لأنهم لا يملكون العين[١٣].

٢. أراضي الإبعاديات: هي مقاطعات واسعة من أراض قابلة للزراعة لكنها غير مزروعة ولا مسجلة في عملية المسح التي جرت عام ١٨١٣م وربما سميت بهذا الاسم لأنها كانت مبعدة من عملية المسح، ولتشجيع الأهالي على إصلاح الأراضي منح المقتدرين منهم أطيانا من أراضي الابعاديات لإصلاحها وأعفاها من الضرائب بصفة دائمة، ثم أعطى أصحابها حق الملكية التامة فيها، وبنفس الشرط انعم محمد علي على نفسه وعلى أقربائه وأنصاره[١٤]، ولكن بعد سنة ١٨٣٦م قرر أن هذه الأرض يرثها الابن الأكبر، وسمح ببيع الإبعاديات أو نقل ملكيتها، كما سمح للفلاح برهن أرضه أو نقل حق التصرف بها[١٥]، ثم بعد ذلك ضمها لأراضي الجفالك.

٣. أراضي الجفالك: وهي الأراضي التي ضمها محمد علي لنفسه أو لأفراد أسرته وأقربائه، وهي على ما يبدو تتبع أراضي (الإبعادية) معفاة من الضرائب، وقد اتسعت مساحتها بضم بعض القرى التي عجزت عن

دفع الضرائب[١٦].

٤. أراضي الأوسية: يعود أصل الأوسية إلى الأرض التي هجرها فلاحوها بسبب عجزهم عن دفع الضرائب المتأخرة، وتجنباً للسجن أو التعذيب من قبل الملتزم كانوا يتخلون عن الحيازة، فتصبح الأرض بلا صاحب، وبما انه ليس بإمكان أي من الفلاحين وضع يده عليها فإنها تؤول تلقائياً إلى حيازة الملتزم. وكانت قبل محمد علي ملحقة بالقرى ولا تدفع عنها ضريبة، وإنما يخصص ريعها للإنفاق على المسافرين والجند وموظفي الحكومة الذين ينزلون ضيوفاً على أهل المنطقة، كما يخصص بعض هذا الريع لمواجهة النفقات المحلية[١٧]، وقد ترك محمد علي هذا النوع من الأراضي للملتزمين بعد إلغائه لنظام الالتزام، وربما أراد بذلك التخفيف من تذمرهم، كما أعفاهم من دفع الضرائب عنها، وأعطاهم راتباً سنوياً، وعند وفاة الملتزم تؤل الأرض والرواتب إلى الحكومة[١٨].

٥. أراضي المسموح: هي أراضي منحها محمد علي لمشايخ القرى عرفت باسم "مسموح المشايخ" مقابل خدمتهم في الحكومة، وأراضي منحت للأعيان عرفت "بمسموح الأعيان" نظير استضافتهم لموظفي الدولة عند المرور بالقرى، وأراضي منحت للبدو باسم "مسموح العربان" لحثهم على الاستقرار وتشجيعهم على الزراعة، وكلها كانت معفاة من الضرائب بنسبة خمسة بالمائة[١٩].

أدت سياسة محمد علي هذه تجاه الأرض إلى ظهور فئات عديدة من حائزي الأراضي في نهاية عهده، مثل أفراد الأسرة الحاكمة والضباط الأتراك وكبار موظفي الدولة، وعدد من الأجانب والفلاحين وكان المتبع في ذلك إعطاء أفضل أراضي الدلتا وأصلحها للأعيان حائزي الأراضي، أما الفلاحون فقد حصلوا على الأراضي التي لم تستفيد من برنامج منشآت الري الذي نفذ في عهد محمد علي، وظلت الأراضي الممنوحة ملكا للدولة، ولم يحصل الفلاح على أية حقوق خاصة بالملكية من قانون الأراضي الذي أصدره محمد علي في سنة ١٨٤٦م لأنه لم يضمن حماية الفلاحين من الإبعاد الدائم عن الأرض التي كانت في حالات كثيرة في حيازة أسرهم منذ أجيال[٢٠].

ويتضح أن سياسة محمد علي هذه قد أدت إلى ظهور طبقة ارستقراطية جديدة استحوذت على الأرض، وشكلت مصدر قلق للفلاحين المصريين باستحواذ تلك الطبقات على كثير امتيازات ودخل مالي وفير في حين لم يكن الفلاح يجد ما يسد به رمقه.

٣- إصلاح نظام الري.

أدرك محمد علي شأنه كشأن من سبقه من حكام مصر، أن مصر لولا النيل لكانت صحراء قاحلة، وأنه بدون نظام ملائم للري، لا يمكن تحقيق أقصى ربح من زراعة الأرض. وكان نظام الري المتبع قبل عهد محمد علي نظام ري الحياض لفترة محددة (وقت الفيضان)، ويقوم على تقسيم الأرض الزراعية إلى أحواض تغمرها مياه الفيضان صيفاً، وتعد للزراعة الشتوية فقط ولا يستفاد منها في المزروعات الصيفية، وهذا النظام كان له مساوئ عدة منها: إن ري الأراضي يتوقف على منسوب مياه الفيضان، فإذا كان المنسوب عادياً أمكن ري الأراضي وزراعتها على الوجه الأكمل، أما إذا كان المنسوب منخفضاً عن المستوى العادي فانه يتعذر وصول المياه إلى كل الأراضي فيتعرض إنتاج البلاد لهزات أذا كانت عنيفة بصحبها اغلب الأحيان الوباء ونقص الخراج وبالمثل كانت البلاد تتعرض لهزات إذا كان الفيضان عالياً، فقد يؤدي ذلك إلى انجراف الأراضي وإتلاف الزرع[٢١], كما كانت الفيضانات في بعض الأوقات تكتسح قرى بأكملها وتدمر كل المحاصيل مما يؤدي إلى هجرة السكان[٢٢]، ووفق هذا النظام فان الأرض لا تزرع إلا مرة واحدة في السنة.

أدخل محمد علي نظام الري الدائم بتخزين المياه بدلا من الري المرتبط بوقت الفيضان وعمل جسور عريضة عمودية على مجرى النيل من الشاطئ إلى الصحراء، ومد جسر طولي بموازاة النيل يصل بين الجسور العريضة، وقسمت هذه الحياض إلى حياض اصغر منها يمدها النيل بالمياه من خلال الترع[٢٣]. واهتم أيضا بتحسين الوسائل المستخدمة في الري، فقد ساهمت الحكومة في زيادة عدد السواقي في كل قرية، وتوفير الدواب اللازمة لهذه السواقي، وعمل تفتيش دوري لإصلاحها باستمرار، ومساعدة الفلاحين غير القادرين على عمل سواقي لهم، وتنظيم استخدام هذه السواقي فيما بين الأرض المتقاربة، واهتمت الحكومة بحماية البلاد من إخطار الفيضانات العالية التي تسبب تلف المحاصيل وغرق المساكن المجاورة للنيل، ولذلك أقيمت الجسور على ضفتي النيل لتوفير الحماية للمحاصيل والمساكن[٢٤].

لقد كان لحفر الترع دور كبير في تنشيط الزراعة والتجارة في آن واحد، ومن أهم الترع التي أنشئت (ترعة المحمودية) التي تربط الإسكندرية بالنيل. وقد ساهمت هذه الترعة في إحياء البلاد المارة بها بعد أن كانت معظم

أراضيها غير صالحة للزراعة[٢٥]. كما شق محمد علي عدة ترع في مختلف مديريات الوجهين البحري والقبلي، وكان من أول أعماله بناء سد الفرعونية التي كان الغرض منها: تغذية فرع رشيد من مياه فرع دمياط، فألحقت بالبلاد والأراضي الواقعة على جانبي دمياط أضراراً بليغةً، لأنها كانت تستنفذ الكميات الكبيرة من هذا الفرع فيقل ماؤه، ويطغى عليه البحر فيختلط بماء النيل ويفسده بملوحته، فأمر بإنشاء جسر من الأحجار يمنع انسياب المياه من فرع دمياط[٢٦]، وشق ترعاً أخرى لري أراضي البحيرة التي كانت تستمد مياها من الترعة الفرعونية، وأمر بحفر ترعة وادي الطميلات لري مزارع التوت بهذا الوادي، كما أمر بحفر ترعة طنطا وكفر طلخان بمديرية الجيزة، وترعة من النيل إلى السنبلاوين، وترعة القاهرة المارة بين المدينة وبولاق[٢٧].

أراد محمد إنشاء قناطر كبرى في مصر لضبط مياه النيل حتى لا تغرق القرى في الفيضان، وقد مرت فكرة إنشاء القناطر من قبل بذهن نابليون بونابرت عند غزوه لمصر سنة ١٧٩٨م، وعندما فكر محمد علي بإقامة القناطر واجه اعتراضات من المصريين على المشروع لما يحتاج إلى مجهودات هائلة ومتاعب جسمية قد تحول دون نجاحه فكان جوابه "إن هذا صراع بيني وبين النهر العظيم ولكن سأخرج فائزاً من هذا الصراع"[٢٨]. وتتمثل أهمية القناطر في ري ٣,٨٥٦,٠٠٠ فدان بالوجه البحري في سنة ١٨٤٠م، كما ساهمت في زيادة المحصولات وتنوعها[٢٩]. وساهمت في توفير المياه لترعة الخطاطبة والاسكندرية عن طريق ترعة المحمودية، وعملت على تسهيل الملاحة وإيجاد مياه صالحة للشرب في القاهرة، وتوفير المياه بترعة السويس القديمة، وبذلك وجد أرضاً صالحة للزراعة تربى فيها الماشية[٣٠].

وتعد قنطرة فم بحر شبين من أهم القناطر التي أنشئت بالوجه البحري سنة ١٨٤٠م وكان سبب إنشائها لأنها تكونت أمام فم بحر شبين جزيرة سدت مدخله، فعمل المهندس الفرنسي لينان دي بلفون[٣١]، رأساً هائلة لفرع دمياط طولها ١١٠م ومنسوبها فوق منسوب الفيضان، ولما حدث الفيضان ظهرت فائدة الرأس؛ فتحول التيار وشطر الجزيرة نصفين، وأصبح من الضروري بناء فم لبحر شبين؛ لضبط كمية المياه الداخلة في الفيضان[٣٢]. والقناطر وإن كانت آخر أعمال محمد علي في الري، إلا أنها أعظمها نفعا وأبقاها كل الدهر أثراً.

حاول محمد علي الحصول على مياه ارتوازية بالصحارى عن طريق حفر آبار عميقة فيها، وأول تجربة قام بها كانت بصحراء العباسية وكانت تسمى العدلية، قام بها المهندس الانجليزي "مستر برجير"، ولكن المياه كانت قليلة ولم تكن المواسير الحديدية معروفة، وكانت الطريقة المتبعة في حفر الآبار أن يقوم الأهالي بحفر مربعة حتى يصلوا للصخر ثم يقومون بعمل صندوق من جذوع أو الدوم ويردون التراب خلفه، ثم يثقبون الصخر بالة تفتته ويرفعون الفتات حتى يصلوا لطبقة الماء[٣٣].

ولقد ترتب على الاهتمام بالري بدء الزراعة الكثيفة بعد الواسعة، كما زادت مساحة الأراضي الزراعية حيث ارتفعت رقعة الأراضي من مليون فدان سنة ١٨٠٥م إلى ٣،٥٠٠،٠٠٠ في سنة ١٨١١م والى ٣,٠٣٢,٠٠٠ في سنة ١٨٢١م وحتى وصلت في سنة ١٨٤٠م إلى ٣,٨٥٦,٠٠٠[٣٤].

٤- المحاصيل الزراعية:

أبدى محمد علي اهتماماً ملحوظاً بالأرض والفلاح، واسترعى اهتمامه ظاهرة ترك الفلاحين لقراهم، وعزا ذلك لسببين: الأول إما لسوء معاملة الموظفين المحليين لهم، والثاني لجهلهم، ولذلك خولهم رفع شكاياتهم إلى المديرين إن أساء لهم الموظفون بل أعطاهم الحق في دفعها إليه مباشرة إن لم ينصفهم المديرون[٣٥]. وعمل محمد علي على إدخال محاصيل نقدية جديدة للبلاد مثل القطن طويل التيلة، ودون أن يكون هذا على حساب محاصيل الحبوب والغذاء التي كانت على أساس الزراعة منذ القدم، وقد ساهمت هذه المحاصيل النقدية في زيادة الإنتاج الزراعي، وعُني بشكل خاص بأمر الزراعات التي لا تصلح زراعتها في أوروبا، ومن أهمها القطن ذو التيلة الطويلة، إذ كان القطن المألوف زراعته في مصر من الصنف الرديء الذي لا يصلح إلا للتنجيد، وعندما استقدم محمد علي عدداً من الفنيين الأوروبيين وكان منهم المسيو لويس جومل الفرنسي سنة ١٨٢٠م وهو خبير في النسيج لاحظ نوعاً جديداً من القطن في حديقة احد الأعيان، وكان يمتاز بطول تيلته ونعومته فلفت نظر محمد علي إلى هذا الأمر فطلب بتعميم زراعته وشجع الفلاحين على ذلك بشرائه منهم بأثمان عالية[٣٦]. وبذلك اتسعت رقعة الأراضي المستغلة في زراعة القطن اتساعاً شديداً حيث بلغت سنة ١٨٢٤م خمسين ألف فدان[٣٧]. وقد جلبت بذوره من الهند أولاً ثم

من أمريكا فيما بعد، ومن نوع يُعرف بقطن الجزائر وهو أجود أنواع القطن في العالم[٣٨].

وكان من ضمن ما أدخله محمد علي في مصر من مزروعات الأفيون واهتم بزراعة القنب لصنع الحبال اللازمة للأسطول، كما اهتم بزراعة النيلة، والتي كانت معروفة منذ القدم في مصر إلا أن زراعتها كانت مقصورة على الأغنياء لارتفاع تكاليف إنتاجها فمنح محمد على المزارعين تسهيلات كبيرة، ثم جلب عام ١٨٢٦م بزور النيلة الهندية، واستقدم الهنود الأخصائيين في زراعتها، وأمرت الحكومة أن تزرع النيلة في كل قرية، وأنشئت لها معامل مشابهة لتلك المعامل الموجودة في الهند[٣٩].

واهتم بزراعة الفواكه مقل: الأناناس، والمانجو، والموز، واهتم بزراعة الأشجار مثل: الزيتون الذي استكثر من زراعته في الوجهين البحري والقبلي، بعد أن كانت زراعته مقصورة على الفيوم وبعض الحدائق[٤٠]. كذلك اهتم بزراعة أشجار التوت؛ لتربية دودة القز (الحرير) واختار وادي الطميلات بالشرقية لهذا المشروع، واستقدم حوالي خمسماية من المدربين لتربيته، ثم أمر سنة ١٨٦م بتعميم زراعة التوت في جميع المديريات[٤١]، أما الحبوب في مصر فكانت القمح، والأرز، والسمسم، والذرة، والعدس، والشعير، وأشهر البقوليات كان الفول، والفاصوليا[٤٢]. ومما لا شك فيه أن تقدم الزراعة في مصر قد كان له أثر ايجابي في تطور الصناعة والتجارة كما سيذكر.

ثانياً: الصناعة.

بدأت المحاولة الأولى لدخول مصر الميدان الصناعي في العصر الحديث على يد محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، والسؤال الذي يطرح هنا ما هي العوامل التي دفعت محمد علي إلى إنشاء هذه المشروعات الصناعية والتوسع فيها؟

أهم هذه العوامل[٤٣]:

١. استقلال الدولة السياسي واستقرار الحكم يعتمدان على وجود جيش قوي مسلح وهذا يتطلب إقامة قاعدة صناعية محلية متطورة ومتنوعة تمده بجميع الاحتياجات.
٢. احتياجه لزيادة الموارد حتى يستطيع مواصلة حروبه في شبه الجزيرة العربية.
٣. زيادة موارد الخزانة من المال.
٤. الرغبة في مسايرة كل ما هو أوروبي حيث كان يقول دائما "أفكر بعقل أوروبي وانأ ارتدي قبعة عثمانية".
٥. إدراكه مدى ارتباط الزراعة بالصناعة

من أجل نجاح التنمية الاقتصادية.

٦. أراد أن يحقق عنصر الاستقلال لمصر وأسبابه لتخليصها من التبعية الصناعية لأوروبا.

أهم المصانع والصناعات التي كانت في عهد محمد علي.

لقد استورد محمد علي ماكينات الصناعة من أوروبا، وبنى الورش الضخمة لها كما استقدم الخبراء من الخارج، لقلة الخبراء المحلين ولتدريب المصريين على تشغيلها. وفي سنة ١٨١٦م انشأ عمارة سميت بخميس العدس ليجتمع بها أرباب الصنائع القادمين من أوروبا وافرد لكل حرفة وصناعة مكانا يحتوي على الأنوال والدواليب، لصناعة القطن والحرير والأقمشة والمقصبات[٤٤].

توالت على مصر بعد ذلك مصانع القطن موزعة في عدة جهات؛ لصناعة الأقمشة، وكان ما تنتجه هذه المصانع يباع في مصر بعد استيفاء حاجة الجيش من الملابس القطنية والصوفية والأغطية والسجاجيد، ثم يصدر الباقي إلى الشام وايطاليا وغيرها من البلدان[٤٥] ولكن الإنتاج المحلي كان قاصرا عن إنتاج بعض الخامات التي اضطر الباشا إلى استيرادها من الخارج، مثل الحرير من سوريا والصوف من تونس وأسبانيا[٤٦]. وكانت العادة في إدارة تلك المغازل أن تتعاقد الحكومة مع مقاولين تقدم لهم المواد الخام، وعليهم استخدام العمال الذين يتكلفون بأجورهم وما إلى ذلك حتى إذا انتهوا من عملهم قدم المقاولين كل ما أنتجوه إلى الحكومة بمقتضى مبلغاً أتفق عليه سابقاً بين الطرفين[٤٧].

وأرسل محمد علي البعثات إلى أوروبا لتكوين الكوادر العلمية والفنية ففي سنة ١٨٢٩م أرسل بعثة إلى فرنسا؛ لدراسة صباغة الجوخ والحرير[٤٨]. ولحماية الأنوال من الكساد ولصيانتها اصدر محمد أمرا بجمع الكتان الجديد الموجود عند الفلاحين ثم توزيعه بعناية على الغزالين، كما أمر بتوزيع الكتان على النساء اللاتي يعرفن الغزل لغزله[٤٩].

ومن الصناعات الأخرى التي انتشرت صناعة المواد الغذائية مثل عصر الزيتون، وصناعة السكر، حيث كان القصب المصري مطلوبا في عالم البحر الأبيض المتوسط قبل عهد محمد علي، وكان المتبع أن يرسل السكر الخام؛ لتكريره في أوروبا[٥٠]. فقرر محمد علي سنة ١٨١٨م أن يقيم معملا؛ لتكرير السكر قرب أكبر مزارعه في ريمون، مما أدى إلى

تدعيم الصناعة المحلية، حيث اخذ يتوقف تصدير السكر الخام بالفعل، واخذ استيراد السكر من أوروبا يتناقص بتزايد الإنتاج المحلي[٥١].

أما النيلة فلم يستوردها محمد علي من الخارج؛ لأنها كانت تزرع في مصر، ولكن الصبغة المأخوذة من مادتها كانت رديئة النوع، مما اضطر محمد علي إلى استقدام بعض الصناع، لتعليم وسائل الصناعة وأساليبها، ومنذ سنة ١٨٣٥م رأى أن يترك الإشراف على إعداد النيلة لمشايخ القرى شريطة أن تتسلم الحكومة جميع المادة المستخرجة منها بثمن تحدده[٥٢]. واهتم أيضا محمد علي بمصنع الطرابيش بقوة إذ كان يلبي جميع طلبات الجيش المصري[٥٣]، والحق بهذا المصنع مصنعا ومصبغة للعباءات اللازمة لعسكر الجهادية[٥٤].

كما قامت صناعة بناء السفن بغرض توفير وسائل نقل الجنود في حملاتهم الخارجية، وتعد ترسانة الإسكندرية من أهم المنشآت الحربية في هذا المجال، وكذلك صناعة الذخيرة؛ لتزويد الجيش بالأسلحة، وقد أنشئت في مصر عدة مصانع لذلك[٥٥]. وفي سنة ١٨٣٧م كان ديوان الجهادية يشرف على ما بالقلعة من مصانع، لعمل ألواح النحاس وسبك الحديد وصنع المدافع والسيوف والبنادق، كما كان يشرف على ما بالحوض المرصود في بولاق من مصانع، لعمل الأسلحة وصنع الجوخ ودبغ الجلود[٥٦]. ولما عم النشاط الصناعي في إنحاء البلاد اقتضت ظروف العمل إنشاء ديوان خاص سمي ديوان "الفابريقات" تكون مهمته الإشراف على جهاز الصناعة في البلاد[٥٧].

نلاحظ ما سبق أن الصناعة في عهد محمد علي تمثلت بتراجع الاهتمام بالصناعات المحلية الصغرى، ونشوء بدلا منها صناعات كبيرة تمثلت في مصانع الغزل والنسيج والمواد الغذائية وربما السبب في ذلك؛ حاجة البلاد لمثل هذه الصناعات التي تحقق مشروع محمد علي الاقتصادي وتنشط الصناعة أكثر.

الصعاب التي واجهت الصناعة في مصر في عهد محمد علي:

أولاً: مشكلة الأيدي العاملة: من أهم الصعاب التي واجهت الصناعة في مصر، ولذلك شرع محمد علي في استخدام الرقيق من السودان في المصانع إلى جانب تسخيرهم في العمل الزراعي في بعض الأقاليم التي تعاني نقصا في الأيدي العاملة. لكن استخدام العبيد في المصانع لم يأتِ بنتائج مرضية، مما حمل محمد علي على الإقلاع عن

استخدامهم[٥٨]. واضطر محمد علي إلى استخدم قوة بشرية غيرهم حتى يجمع العدد الكافي من الأيدي العاملة، فصار يحشد آلاف الصبيان ممن لا يصلحون للخدمة في الجيش، كما لم تكن النساء بمنأى عن الصناعة وإنما كانت توزع على النساء القرويات مقادير معينة من الكتان لغزله، مما اضطر بعض النساء إلى أن يعمدن إلى بعض الحيل للتخلص منه، ولو أدى هذا الأمر إلى إحداث عاهات في أيديهن، ولم يتوقف اشتراك النساء في الجهد الصناعي عند العمل في المنازل فقط، بل كان فريق منهن يشتغلن في المصانع إلى جانب الرجال[٥٩]. أيضاً عمل محمد علي على إصدار أمر بإخلاء سبيل النساء اللواتي كن يعملن في ورش الخياطة والمراكيب والمحكومات بالسجن جراء الديون الميري عليهن عمل على إعادتهن إلى عملهن، على أن تصرف لهن نصف أجورهن ويخصم النصف الآخر من ديونهن[٦٠].

ثانياً: عدم الاستقرار: كان حرفيو محمد علي ينتقلون من مكان لأخر حسب حاجة العمل، وهذا كان يؤثر على استقرارهم ويرهقهم ماديا وصحياً، ومع ضآلة الأجر وقلة ما لديهم من إمكانات ومعرفة تساعدهم في استخدام الآلات فهم مزارعين في الأصل، ومع سوء التصرف معهم ومعاقبتهم عقوبة شديدة إذا حدث أي إهمال في العمل كالجلد بالكرباج، كل هذا أدى إلى هروب الكثير من الحرفين والعمال، ومما ساعد على الهروب تستر مشايخ الحرف عليهم لقاء رشوة معينة[٦١].

ثالثاً: القوى المحركة: أن المصانع في مصر كانت تدار بآلات تستخدم الدواب والقوى الآدمية، وعدد ضئيل كان يستخدم الآلات البخارية[٦٢]، ولخلو البلاد من الفحم والوقود النباتي، ولقلة المجاري المائية التي يمكن استخدامها في إدارة الطواحين، فقد اقتصر استخدام البخار على عدد من مصانع غزل القطن وصباغتها ومعامل تبيض الأرز في شمال الدلتا إلى جانب المسالك والترسانات[٦٣]. كما أن الاعتماد على المواشي كان يؤدي إلى خسائر كبيرة نظرا لقلة عددها نسبياً، وعظم الحاجة إليها في الزراعة، وفي إنتاج الطعام، وكانت المصانع تحصل على أجود أنواع الثيران وتعتني كثيراً في غذائها والعناية بها، وقد يكون الإرهاق سبباً في وفاة العديد منها مما يؤدي إلى توقف العمل في المصانع آنذاك[٦٤].

رابعاً: الإضاءة في المصانع: لم تكن

المصانع تعمل ليلاً لعدم توفر الإضاءة التي تكلف مبالغاً طائلة لذا كانت المصانع تعمل ثماني ساعات في الشتاء، وعشر ساعات في الصيف وهذا الوقت لم يكن كافياً لإنتاج الصناعات بالوقت والسرعة المطلوبة(٦٥).

خامساً: رأس المال: عانى محمد علي من مشكلة نقص رأس المال اللازم للقيام باستثماراته الهائلة في جميع القطاعات الاقتصادية، وكان يرفض أي قروض أو مساعدات أجنبية خوفاً من أن يأخذها الأجانب ذريعة للتدخل في شؤون الدولة، لذا لجأ إلى إتباع سياسة نظام الاحتكار الذي أصبح أحد أعمدة السياسة الاقتصادية وكان يقوم على أساس قانوني معترف به وهو: انه من حق الحكومة أن تمتلك جميع موارد الثروة في المجتمع(٦٦).

سادساً: نقص العمال والفنيين: أدى هذا إلى ضعف الرقابة بالتالي نقص الإنتاجية وانخفاض مستوى الأجور، كما كان استقدام المهندسين والعمال الأجانب يكلف الدولة نفقات باهظة إلى جانب ما تكبدته الحكومة من استخدام مترجمين وأدلاّء لمعاونتهم، ثم أن الأحوال المعيشية لم ترق لعدد منهم فعاشوا في تذمر متصل وأعربوا عن رغبتهم في العودة لبلادهم(٦٧).

أسباب تدهور الصناعة في مصر في عهد محمد علي

تعزى أسباب ركود الصناعة وتدهورها زمن محمد علي إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية

الأسباب الداخلية

كانت الأسباب الداخلية على النحو التالي:

أولاً: المواد الخام: من المعروف أن مصر فقيرة في مواردها المعدنية كالفحم والحديد، وهي التي تستخدم في المصانع؛ فأصّر محمد علي على الاستيراد من الخارج فاستورد الفحم من انجلترا بتكاليف عالية كلفت البلاد أموالا طائلة(٦٨)، وأمر بإجراء بعض التجارب لاستخدام بعض أصناف الوقود المحلية كاستخدام بذور القطن وقوداً، وأشجار الصفصاف كان ينقلها ويقطعها ويحولها إلى فحم إلا أن هذه التجارب لم تؤدِ بالغرض لأسباب منها تكاليف النقل كانت عالية ومعدلات الاستهلاك في المصانع مرتفعة، إضافة إلى جهل القائمين على استخدام الوقود(٦٩).

ثانياً: الطاقة المحركة: استخدم محمد علي المواشي كان يعطي قوة غير منتظمة، بحيث تقف المغازل والآلات عن الحركة بين الفنية

والأخرى، مما أدى إلى تلف الكثير من المصنوعات[٧٠].

ثالثاً: الضرائب: في سنة ١٨٢٠م اصدر السلطان العثماني فرمانا يمنع تجاوز نسبة الضرائب الجمركية على الواردات الأجنبية أكثر من نسبة ٣٪، وقد أدى هذا التشريع إلى نهاية الصناعة المصرية إذ لم تتمكن الحكومة من حماية الصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية عن طريق فرض الضرائب الجمركية عليها[٧١].

رابعاً: طريقة التعاقد والاستخدام: إن استخدام طبقة الحرفيين لم يكن يتم على أساس من التعاقد الحر، برغم دفع نوع من الأجور لهم، بل اتبع في إحضارهم واستخدامهم نفس الوسائل المتبعة في التجنيد للخدمة العسكرية، ويبدو أن الاستخدام في مصانع محمد علي كان نوعاً من التجنيد الصناعي[٧٢].

خامساً: الآلات: استيراد الآلات إلى مصر كان دون مراعاة أحوال البلاد الجوية، إذ كان التراب يدخل في العجلات وغيرها من الأجزاء الدقيقة مما جعل العمال يخصصون جزءاً كبيراً من وقتهم لتنظيفها، وإلى جانب ذلك أهملت الكثير من الآلات التي استوردت بتكاليف باهظة، لأنه لم يكن هنالك من يستطيع تجميعها أو القيام بإعمال الصيانة لها[٧٣]، مما أدى بعد وقت إلى أسباب فشل الصناعيين.

سادساً: **قلة خبرة المدراء والمحاسبين**، الأمر الذي نجم عنه سوء حسابات وتقديرات بخصوص التكلفة الحقيقية للإنتاج، فمعظم المصانع التي كانت تحقق الأرباح، كانت في الواقع تفشل في تغطية تكاليفها[٧٤].

الأسباب الخارجية

تمثلت في مقاومة دول أوروبا الغربية للمشروع الصناعي الناشئ في مصر، وتوحدت في إسقاط محمد علي ودليل ذلك معاهدة بلطة ليمان ١٨٣٨م بين الدولة العثمانية والمملكة المتحدة وايرلندا لتنظيم التجارة الدولية، إذ حصل التجار البريطانيين بموجبها على حرية الشراء من بلاد السلطنة العثمانية وخاصة مصر، ونصت على إلغاء الاحتكار للحاصلات الزراعية والأصناف الأخرى، وحددت الرسوم الجمركية بواقع ٥٪ على الواردات، و١٢٪ على الصادرات، و٣٪ على البضائع المارة (الترانزيت)، وعندما أطلقت حرية التجارة في مصر لم تستطع الصناعة المحلية الصمود إمام المنافسة الأجنبية مما أدى إلى انهيارها[٧٥]. وتحقق للإنجليز بذلك هدفين:

الأول: الحصول على القطن بأبخس الأثمان.

والثاني: تسويق المنتجات البريطانية في الأسواق المصرية.

أدى صدور فرمان ١٨٤١م إلى تأثير سلبي على الصناعة المصرية، إذ نص على أن جباية الضرائب ودخل الحكومة تكون باسم السلطان ويتبع فيها النظام المعمول به في تركيا، وان ترسل ربع إيرادات الحكومة المصرية الحاصل من دخل الجمارك والخراج والضرائب إلى خزانة الباب العالي، وتكون السكة-النقود) في مصر باسم السلطان، وحُدد عدد الجيش المصري بثمانية عشر ألف جندي، وليس لمصر أن تنبني سفناً حربية إلا بإذن صريح من الباب العالي[٧٦]، ولا شك أن هذا الفرمان أدى إلى انهيار التوسع الصناعي لان الصناعة كانت تقوم أساساً على تامين حاجة الجيش، ويبدو أن هذا الفرمان أراد تقييد حرية محمد علي، وتحديد صلاحياته وتقيدها أمام السلطان العثماني، كما كان متمشياً مع رغبة الدول الأوروبية وخاصة انجلترا في القضاء على نجاح وقوة نفوذ محمد علي، ودليل ذلك ما جاء في معاهدة أدرنة التي قضت بإرجاع الجيوش المصرية إلى الحدود القديمة لمصر، وحرمت مصر ثمرة انتصاراتها وقيدت استقلالها بقيود شتى، أظهرت مظاهر السيادة العثمانية التي فرضتها الدول على مصر، وبذلك حالت دون استقلال مصر التام[٧٧].

ثالثاً: التجارة:

نشطت التجارة في عهد محمد علي بشكل ملحوظ إذا ما قيست بما كانت عليه في الفترة السابقة لحكمه، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها[٧٨]:

أولاً: **الحروب النابليونية ١٨٠٨-١٨١٢م:** التي أدت إلى اشتداد الطلب على القمح وغيره من المواد الغذائية، مما اضطر روسيا إلى مجاراة نابليون في سياسة الحصار القاري. وازدادت الحاجة للحبوب خاصة أن دول البحر الأبيض المتوسط كانت تعاني من القحط في تلك السنوات، فاشتد الطلب على محصول القمح الذي كانت مصر تصدر منه كميات خاصة إلى بريطانيا عن طريق مالطة، وفي عام ١٨١١م أرادت الدولة العثمانية أن تمارس ضغطاً على بريطانيا التي كانت تحتاج القمح أيضاً؛ لإمداد جيشها في شبه جزيرة إيبريا، ففرضت حظراً على صادرات مصر من

القمح إليها إلا أن محمد علي واصل التصدير ورفع السعر لتفادي المخاطر[٧٩].

ثانياً: التوسع في الإنتاج الزراعي ولا سيما إنتاج محاصيل جديدة لها أسواق خارجية متسعة.

ثالثاً: الاهتمام بصناعة السفن.

رابعاً: زيادة مطالب الجيش.

خامساً: اتساع الأسواق الخارجية نتيجة لكثرة فتوحات محمد علي وانتصاراته الحربية.

سادساً: تحسين طرق المواصلات البرية والمائية .

سابعاً: القضاء على أعمال القرصنة التي كانت تهدد قوافل التجارة.

قام محمد علي بعدة أعمال لتحسين أوضاع التجارة: إذ قام بإنشاء مشروع القناة الملاحية بين البحر الأحمر وميناء الإسكندرية وكلف الخبير الفرنسي المسيو موجيل mougel وهو مهندس فيزيائي، بعد حفره ترعة المحمودية أن يصلح مرفأ الإسكندرية؛ لجذب التجار الأجانب ولبيع حاصلات البلاد، وبعد إصلاحه بني فيه دار لصناعة السفن[٨٠]. وكان لإصلاح ميناء الإسكندرية فضل في توسيع نطاق المواصلات البحرية بين مصر والبلدان الأخرى، فنشطت التجارة الخارجية نشاطاً كبيراً، كما فكر محمد علي في إعادة طريق التجارة بين الهند وأوروبا عن طريق مصر بعد ان تعطلت زمناً طوياً لاكتشاف رأس الرجاء الصالح[٨١].

وأصلح محمد علي مرفأ بولاق، وسمح للأجانب الاتجار فيه وانشأ مجلساً تجارياً من الوطنيين والأجانب للحكم في القضايا التجارية. وكان له في بولاق وكالات لخزن الأقطان والسكر والكتان والحناء التي ترد من الأرياف، وعليها وكلاء لا يسلمون شيئاً منها إلا بإذنه[٨٢].

أما عن سياسة محمد علي التجارية، فقد شكلت الأساليب الاحتكارية التي مارسها منذ البداية نمط التجارة الذي سار عليه طوال الجزء الأكبر من حكمه، إذ قامت سياسته على أساس حاجته للمال تحت إغراء مزايا الاحتكار. وذلك للإنفاق على المصالح الحكومية والإدارات ولشراء الأسلحة، ومن ثم اتجهت سياسته إلى منع ورود المنتجات الأجنبية التي تنافس الصناعة المحلية[٨٣].

وقد ألزمت سياسة الاحتكار هذه الفلاح بتوريد محصوله إلى مخازن الحكومة التي تحدد أسعارها، كما أن المنتجات

الصناعية كانت ملكاً للحكومة أيضاً بالأسعار التي تحددها، ومن ثم توزع هذه المنتجات في مخازنها لحين التصرف بها[٨٤]، ونتيجة لهذه السياسة تدفق الغلال على صوامع الحكومة، وأدرك محمد علي انه بإمكانه بيعها بأسعار مرتفعة في الأسواق.

أدى احتكار التجارة الداخلية إلى احتكار التجارة الخارجية، فكان محمد علي هو البائع الوحيد والمشتري الوحيد، وقد عبر عن سياسته هذه بقوله:" استوليت على كل شيء ولكن بهدف أن أجعل لا شيء منتجاً"[٨٥]. وقد بلغت نسبة الصادرات الحكومية ٩٥٪ من مجموع صادرات سنة ١٨٣٦م، أما تجارة الواردات فقد كانت سيطرة الحكومة عليها اقل إذ بلغت ٤٠٪ ويرجع انخفاض نسبة احتكار الوارد لسببين هما[٨٦]:

١: **صدور فرمان سنة ١٨٢٠م من قبل الباب العالي**. وبموجبه تطبق المعاهدات الدولية مع تركيا والتي تنص على حق التجار الأجانب في بضائعهم وبيعها جميع إنحاء الممالك العثمانية مقابل دفع الرسوم الجمركية ومقدارها ٣٪.

٢. **أن محمد علي كان لا يشجع الاستيراد من الخارج**. وكان يعمل على تحقيق كل ما من شأنه تحقيق الاكتفاء الذاتي، وعدم رغبته في الخضوع للدول الأجنبية. كما انه كان يعتقد أن الدول الغنية هي التي تصدر أكثر مما تستورد. ومن البضائع التي كانت ترد لمصر حرير الموسلين[٨٧]، والأقمشة القطنية من انجلترا وكانت تباع بأسعار تكاد لا تغطي نفقات استيرادها العالية إضافة إلى الرسوم الجمركية التي فرضت عليها كانت عالية، كما استوردت مصر الأصواف والحرير والمنتجات الصناعية الفرنسية، ومن البضائع الإفريقية التي استوردتها مصر الصمغ، والبن واللؤلؤ والعاج. أما عن الصادرات فقد كان القطن أهمها بالإضافة إلى بعض الحبوب. ففي سنة ١٨١٧م كان يشحن القمح والأرز والبقول إلى مرسيليا، وكان يصدر القطن إلى أسواق أوروبا[٨٨].

وتمت العمليات التجارية المصرية مع أوروبا غالباً عن طريق التجار الأوروبيين اللذين يشحنون بضائعهم من الإسكندرية إلى أوروبية، وكان المركز الرئيسي لتجارة محمد علي جزيرة مالطة، واتخذ له وكلاء في الموانئ الأوروبية الكبرى، سواء بالأسعار المحددة أو بالمزاد العلني أو بالبيع بالخارج، وكان من حقه وضع التسعيرة المحددة، وتحرير العقود التجارية مع

التجار[٨٩]. ففي حين انه لم يكن مسموحاً للتجار الأجانب بالشراء من داخل البلاد، بل كان عليهم الشراء من السوق الرئيسية للحكومة في الإسكندرية والقاهرة ورشيد وعندما ازدادت المعاملات التجارية مع الأجانب، انشأ محمد علي ديوان الأمور الإفرنجية والتجارة المصرية سنة ١٨٢٥م، وجعل اختصاصه في مبيعات منتجات الحكومة ومشترياتها[٩٠].

أغدق محمد علي على التجار الأجانب العطايا الباهظة، حتى انه لم يتورع عن منح احد معارفه من التجار تعويضاً عن خسارته، إلا أن هذا لم يمنعه من محاسبة التجار المخالفون سواء المصدرون أو الموردون فكانت الحكومة تعاقبهم بإيقاف التعامل معهم وتمنع كذلك بقية التجار من التعامل معهم. وقد سلك محمد علي من أجل تحصيل الديون من التجار الممتنعين عن السداد طرق متنوعة مثل: الحبس، أو الجلد، أو التعذيب، مع إلزامهم بدفع المبالغ المقيدة عليهم، وحتى إذ اضطروا في سبيل ذلك إلى بيع ممتلكاتهم وأمتعتهم وملابسهم، ولا فرق في ذلك بين التجار الوطنين أو الخاضعين للحماية الأجنبية[٩١]. واستمر هذا التقدم في التجارة إلى أن عقدت معاهدة بلطة ليمان عام ١٨٣٨م التي أضرت بمشروع محمد على الاقتصادي كاملاً كما ذُكر سابقاً[٩٢].

كانت إصلاحات محمد على سواء في مجال الزراعة، أو الصناعة، أو التجارة، تحتاج إلى مبالغ كبيرة، لهذا كان لا بد له من اللجوء إلى طرق توفر له الفائض المالي اللازم، دون الاعتماد على أية دولة أوروبية، وكانت أفضل الطرق التي رآها هي: فرض الضرائب، والاحتكار.

طرق توفر الفائض المالي لدعم الإصلاحات

طرق توفر الفائض المالي لدعم الإصلاحات التي قام بها محمد علي على النحو الآتي:

أولاً: الضرائب

لم يكن للضرائب قاعدة أو نظام قبل أن يمسح محمد علي أراضي مصر سنة ١٨١٣م، بل كانت القاعدة انه كلما احتاجت الحكومة إلى المال فرضت أتاوة[٩٣]، وعندما جاء محمد علي فرض نظام الضرائب الذي أصبح مصدر تذمر المزارعين، والحرفيين، والتجار، على حد سواء. ولقد قدرت ضريبة الأرض عندما تم مسح أراضي مصر سنة ١٨١٣م ما بين

عشرة وخمسة جنية مصرياً في السنة عن الفدان الواحد[٩٤]. ويبدو انه كانت تفرض على الفلاحين ضرائب فادحة، لا يسعهم أن يؤدوها في سنة واحدة من الأعوام العادية. وربما يعود هذا العجز في أداء الضريبة إلى افتقار الأراضي الزراعية للأيدي العاملة بسبب نظام التجنيد[٩٥].

ويشير الجبرتي إلى أن زيادة الضرائب كانت مصدر شكوى الفلاحين وتذمرهم[٩٦]. كما أكدت بعض الدراسات الحديثة على أن مقدار الضريبة المفروضة على الفرد في مصر في ذلك الوقت كان ضعف ما كان يدفعه الفرد في انجلترا وفرنسا برغم انخفاض الدخل في مصر بالنسبة إليهما[٩٧]. وكانت حجة محمد علي في زيادة قيمة الضرائب الإصلاحات التي قام بها والحروب التي استنفذت إيرادات الحكومة. فكان من نتائج هذه الزيادة تأخر الكثير من القرى عن سداد قيمة ضرائبها مما أدى إلى أن هجر الكثير من الفلاحين أراضيهم أو اللجوء إلى تضمين أراضيهم وقراهم بحيث يضمن الموسرين من الأهالي أراضي المعسرين، إلا أن هذه الوسيلة فشلت وكان لها نتائج سلبية كالظلم والحيف الذي لحق بالفلاحين، إضافة إلى إفقار القرى الموسرة وإجبارها على دفع الضرائب أضعافاً مضاعفة[٩٨].

ومن أبرز الضرائب التي فُرضت في ذلك العصر ضريبة الميري التي كانت تفرض على الأراضي الخراجية التي وزعت على الآهلين للانتفاع بها سنة ١٨١٣م، وكانت قيمة الميري تختلف تبعاً لجودة الأرض وسهولة ريها[٩٩]. واستمر محمد علي حتى سنة ١٨٣٤م يفرض الخراج على الأرضي سواء أكانت مزروعة، أو بوراً، ما دام يصل إليها قدراً من الماء يكفي لزراعة جزءاً منها على الأقل، ولكنه عدل هذا النظام بحيث أصبح يفرض الخراج على الأرض التي يصل إليها الماء وتروي جميعها، ويبدو أن هذه الضريبة كانت باهظة حتى تعذر على الحكومة تحصيلها دون مشقة، مما أدى إلى تأخر الفلاح في تسليم محصوله، فصار في كثير من الأحيان مديناً للحكومة تحصيلها دون مشقة، مما أدى إلى تأخر الفلاح في تسليم محصوله فصار في كثير من الأحيان مديناً، مما أدى إلى إهمال زراعته، وآثر النزوح عن الأرض، فعالج محمد علي ذلك في سنة ١٨٣٣م إذ عمد إلى أهل كل قرية فاعتبرهم متضامنين في دفع الميري

المطلوب عنها، كما قرر أن تتضامن القرى في دفع جملة الخراج المطلوب منها[١٠٠].

وفي بعض الأحيان عهد محمد علي إلى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية بأن يكون في عهدتهم جباية قرى بأجمعها على أن يتعهدوا بدفعها من مالهم الخاص إذا لم يجبوها[١٠١]، ويبدو أن تراكم الضرائب على هذه القرى جعل محمد علي يلجأ إلى هذا النظام ولكن مع مرور الزمن صارت لأصحاب العهدة ملكيات كبيرة في القرى[١٠٢].

وفي ذلك العهد عرفت ضريبة الفردية، وهي ضريبة شخصية كانت في بادئ الأمر خمسين قرشاً عن كل شخص، ولكنها ما لبثت أن خُفضت وصارت تتراوح ما بين ٢٠-٥٠ قرشاً بحسب ثروة الفرد، وعلى هذا الأساس كان يفرض مبلغاً معيناً على كل أسرة مع ترك الحرية لأعضائها لتوزيع المبلغ المطلوب بين أفرادها كل حسب مقدرته[١٠٣]، ويبدو أن هذا ساهم في إعفاء الفقراء منها. ومن الضرائب الأخرى التي فرضت في عهد محمد علي ضريبة النخيل، واختلفت قيمتها باختلاف مناطقها، ولثقلها أُهملت زراعته في البلاد فقرر محمد علي إلغاء تلك الضريبة ولكنه عاد فقرر جبايتها[١٠٤].

ولا شك أن دراسة نظم الضرائب الزراعية لها أهميتها في استجلاء أركان النظم الزراعية، كما كانت الضرائب تمثل الجزء الأكبر من موارد الدولة، وتحتل جزءاً لا يُستهان به من مصروفات الفلاح، يبدو أن فساد النظم الإدارية، وسوء الجباية جعل الظلم يقع على صغار الملاك الزراعيين.

أما في المجال الصناعي والتجاري فقد زاد عبء الضرائب على السلع بازدياد الحاجة إلى الأموال لتمويل الحروب، ومشروعات الاستثمار الزراعي والصناعي، فقد كانت الضرائب غير المباشرة في ازدياد مما أدى إلى رفع أثمان السلع، غير ان بعض الملتزمين بجباية هذه الضرائب كانوا يبتزون الكثير لمصالحهم الشخصية[١٠٥]. وقد فرض محمد علي ضريبة على الصناع والتجار وغيرهم بنسبة نجاح عملهم وحجمه، وتفاوتت تلك الضرائب بين (٥-٥٠٠) قرشاً، ولم يستثنِ من دفعها إلا الأوروبيين الذين يقيمون في مصر[١٠٦]. وفي سنة ١٨٢٨م طلب تنظيم عملية تحصيل الضريبة عندما ظهرت بعض الشكاوي، وطلب محاسبة متولي تحصيل

الضريبة ومعاقبة من يظهر اختلاسه وتلاعبه، وأصبح الحرفيون يحصلون على وثائق تفيد تسديدهم للضرائب وفق التنظيمات الجديدة، إلا انه كانت تحدث تجاوزات في جبايتها على الرغم من الرقابة الشديدة المفروضة عليها(١٠٧). وكان يجري تقدير فرض الضرائب كل ثلاث سنوات مع ملاحظة العاطل والمستجد في الطائفة، فيخصم العاطل من المستجد ضرائبياً، وإذا تبقى بعد ذلك عاطلون يتم توزيعهم على ذوي الثروة بالطائفة(١٠٨).

وجبى محمد علي الضرائب من الراقصات، والموسيقيين، والحواة، والفراشين، والحلاقين، والخبازين، اذ أصبح من حق كل جماعة منهم أن تدفع مبلغاً معيناً للحكومة على أن تحتكر مزاولة المهنة، وفرض الضرائب على وكالات الصابون، وتجار الرقيق، والمأكولات المستهلكة في مدن الإسكندرية، ودمياط، ورشيد، وعلى الماشية المجلوبة إلى القاهرة والمرسلة إلى الإسكندرية، وربما هذه الضرائب التي لم تكن تتناسب مع ما تقتضيه أعمال الجباية من نفقات وجهود فقد قام بإلغائها سنة ١٨٣٧م(١٠٩).

ثانياً: الاحتكار

يقوم هذا النظام الاحتكاري على تحديد أسعار المحاصيل والسلع التي يقوم محمد علي بشرائها من المزارعين والصناع، ثم يتولى بيعها للناس بالأسعار التي يراها، وقد حقق محمد علي من وراء هذه السياسة أرباحاً هائلة، فالمواد الأولية يتم شراؤها بأسعار زهيدة، في حين تباع بأسعار عالية، ولقد تحولت مخازن الحكومة في عهده إلى مستودعات ضخمة؛ لتجميع المحاصيل الزراعية وغيرها، وكانت الحكومة تستولي على هذه المحاصيل بحيث لا يبقى في يد الفلاح والتاجر سوى القليل، وكانت تحدد الأصناف المزروعة والكميات المطلوبة، وبعد ذلك تحدد أسعار المحاصيل الزراعية بعد أن يخصم من قيمتها أثمان البذور والأسمدة والضرائب. ويتسلم الفلاح بقيمتها صكوكاً يصرفها من منتجات المصانع الحكومية(١١٠). وكانت تواجه عمليات التلاعب في الأسعار بمنتهى الحزم والشدة, وقد تقع عقوبة تصل إلى حد الإعدام للخارجين عن هذه الأسعار(١١١).

تحمل الفلاح الكثير من المتاعب، فالدولة تشتري منهم محاصيلهم بأثمان بخسة، فضلا على أنهم لا يأخذون أثمان سلعهم نقداً، بل كانوا مجبرين على ان

يبادلوا بها مصنوعات الحكومة ترويجاً لها. إضافة إلى أن محمد علي أهتم بالغلات الصيفية وخاصة القطن بسبب عوائده الضخمة التي تساعده في تنفيذ مشروعاته، واتبع أسلوب الإجبار في زراعته نظراً لتردد الفلاحين في ذلك. وربما يعود هذا التردد إلى شرائه هذا المحصول منهم بثمن زهيد رغم تكاليفه الباهظة، ومشقة زراعته، وقد أُنتقدت هذه السياسية، لان محمد علي لا يدفع ما يرضي الفلاح من جهة، ولعجز الفلاح عن درء الابتزاز والاختلاس عن نفسه من قبل جباة الضرائب وعمال الحكومة[١١٢].

سرى الاحتكار من الزراعة إلى الصناعة إذ تولى محمد علي تجهيز الصناع بالمواد الأولية واشترى إنتاجهم بأسعار محددة[١١٣]، وقد عمل هذا النظام على إغلاق الورش المنزلية التي كانت تنتج الأقمشة وسائر المنسوجات[١١٤], أغلب الظن أنه كان ينظر إلى الصناعات الصغيرة نظرة خاطئة، ولم يأسف لما لحق بها من ضرر وتدهور، لأن اضمحلالها يفسح المجال لتصريف منتجات المصانع الحكومية، كما اضطر أرباب الصناعات الصغيرة، لتركها كان يزيد العرض من العمال القادرين على العمل في المصانع الحكومية من جهة أخرى[١١٥].

وقد حرص محمد علي على محاربة الإنتاج البرانى، وذلك عمل على جمع الصناع في مكان واحد، واحكم الرقابة عليهم، وكان يختم المنتوجات بختم الحكومة، ثم يتم بيعه للتجار والمستهلكين، ويتولى الإشراف على الأسواق موظفون يكلفون بمصادرة المنتجات غير المختومة[١١٦]. كان لهذا النظام نتائج ايجابية، إذ ضيّع على التجار الأجانب والأوروبيين فرصة التلاعب بالأسعار في خداع المنتجين المصريين، والحصول على المنتجات بأقل الأسعار، الأمر الذي كان مثاراً للشكوى من البيوت المالية والتجارية الأجنبية وبعض الدول الأوروبية وخاصة انجلترا[١١٧]. إلا إن هذا النظام من جهة ثانية كان له أثاره السلبية؛ فقد أدى إلى ارتفاع أسعار الحاجيات والمواد الغذائية، فعانى الفقراء على وجه الخصوص من جرائه، وعندما ساءت حالة الفلاح قرر محمد علي سنة ١٨١٣م أن يترك له اختيار المزروعات التي يريدها كما ترك له الحبوب الأربعة[١١٨]، التي يعتمد عليها في غذائه ومعاشه، ومنع الاتجار بها مع الخارج[١١٩].

كما عمل هذا النظام على قتل الحافز لدى الفلاح الذي رأى بأنه لا يلقى جزاء على جهده، فكثيراً ما كانت الحكومة مدينة له دون أن يدخل جيب فلس واحد[١٢٠]، وأدت هذه السياسة إلى تزايد ظاهرة هروب الفلاحين رغم محاولات محمد علي المتكررة للحد منها[١٢١]. وبذلك يتضح أن عملية الاحتكار لم تكن ظاهرة اقتصادية فحسب، بل كانت ذات طابع اجتماعي أيضاً.

وكما كان لنظام الاحتكار مساوئ جسيمة على الزراعة، فكان له أيضاً مساوئ على الصناعة والتجارة، فقد أدى الاحتكار إلى تقييد حرية الصناع الصغار وأثقل كاهلهم بمختلف الضرائب، وحرمهم من أرباحهم مما أضعف رغبتهم في الإنتاج وعمل بعضهم على ترك العمل، كما أدى إلى اضمحلال بعض الصناعات الصغيرة[١٢٢]، وعلى ما يبدو أن محمد علي لم يكترث كثيراً لذلك، لأنه كان بحاجة إلى هؤلاء كعمال في مصانعه الكبيرة.

أما بالنسبة للتجارة فان احتكار تجارة الصادرات أدى إلى إفلاس التاجر، إذ أن الحكومة استولت على السلع التجارية بأثمان حددتها سابقاً، ثم أعادت بيعها بأسعار عالية. وقد أصرت روسيا والنمسا على إلغاء نظام الاحتكار، وطالبتا بتعديل الرسوم الجمركية على الصادر والوارد، ورفع الضرر الذي لحق بالتجار الأجانب من جراء هذا النظام، فاضطر محمد علي إلى تخفيف وطأة الاحتكار فأطلق تجارة السوائل والجلود والقطن سنة ١٨٤٢م، كما ان انجلترا أخذت تطالب بإطلاق تجارة الصمغ والمنتجات الأخرى، وفي سنة ١٨٤٨م اصدر الباب فرماناً لمحمد علي أمرا بإلغاء تجارة الصمغ إلا أن محمد علي لم يتقيد لتلك الأوامر[١٢٣].

الخاتمة:

وأخيراً: فقط عرض البحث أهم إصلاحات محمد علي الاقتصادية في مصر خلال فترة حكمه ١٨٠٥-١٨٤٨م على النحو التالي:

- في عهد محمد علي كان بدء عصر الزراعة الكثيفة بدل الزراعة الواسعة، نتيجة لإدخال نظام الري، حيث أصبحت الأرض تزرع أكثر من مرة في السنة ولكثر من محصول. مما أدى إلى نهضة الاقتصاد، فكان من أهم نتائج الاهتمام بدايةً بالزراعة أن خُلقت الصناعة الحديثة في مصر، على عكس أوروبا حيث كانت التجارة الخارجية هي التي خلقت الصناعة الحديثة. ولكن

محمد علي فيما بعد وجه كل موارد مصر إلى الصناعة أكثر من الزراعة، ولو كان حافظ على الاهتمام بالزراعة لكان العائد على مصر أفضل؛ لأنها في الأساس دولة زراعية أكثر منها دولة صناعية.

• أن محمد علي لم يكن له فكر اقتصادي معين، إنما كان لديه هدف معين يريد تحقيقه، هذا الهدف هو الذي جعله يدين بفكر اقتصادي معين دون غيره، مكنه من تحقيق الاستقلال السياسي لدولته والذي آمن انه لا يتحقق إلا بضمان الاستقلال الاقتصادي. لذا عمل محمد علي إلى تحول الاقتصاد من اقتصاد اكتفاء ذاتي إلى تصدير، ومن السوق الداخلية إلى السوق الخارجية العالمية، واستطاع أن يرسي قواعد صناعة كبرى لأول مرة في مصر فادخل نظام المصنع بمفهومه الحديث، كما استخدم الآلات الحديثة والمتطورة. وقد حقق محمد علي ما حقق من تطور اقتصادي دون أن يحمل مصر دينا لدولة أجنبية، ولم يسمح لأي رأسمال أجنبي بالدخول للبلاد وهذا كان من اكبر العوامل في إنجاح مشروعة الاقتصادي، وهو العامل ذاته الذي ادخل الاستعمار فيما بعد في إلى مصر.

• على الرغم من أن التجارة كانت عنصراً هاماً في مصر إلا أن هذه الأهمية جاءت من خلال دور الممر التجاري والوسيط، وفرض الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع المستورة من الدول الأوروبية. ولم يكن من خلال دور التاجر نفسه، فلم يكن تجار أو تجارة، بل حاكم اقتنع بان إنعاش الخزينة المصرية؛ يكون بفرض الضرائب على البضائع. وتطبيق نظام الاحتكار الذي اعتبر حجر الزاوية في قوة محمد علي الاقتصادية، والذي نجح على التجارة الداخلية، إلا انه في مجال التجارة الخارجية كان السبب في سعي الدول الأوروبية خاصة بريطانيا في القضاء على مشروع محمد علي عندما عقدت معاهدة بلطة ليمان ١٨٣٨م التي قضت على هذا النظام.

• نلاحظ في مشروع محمد علي الإصلاحي اهتمامه فقط بالناحية الاقتصادية في الدولة، دون الاهتمام بالتنمية الاجتماعية، في الوقت الذي كان يسود البلاد حالة من التخلف والتقهقر، واغفل دور التكامل في كافة جوانب الحياة للحفاظ على التطور والازدهار في الدولة.

الهوامش:

(١) تشير المصادر إلى أن محمد علي ولد في سنة ١٧٦٩م من سلالة البانية في بلدة قولة إحدى الموانئ الصغيرة على الحدود بين تراقية ومقدونيا، كان قائداً ضمن الحملة التركية التي بعثها السلطان العثماني لمحاربة الفرنسين اثر غزوهم لمصر سنة ١٧٨٩م وفي مصر بذكائه السياسي اخذ يتقرب ويتودد إلى زعماء الشعب المصري مستغلا عدم رضاهم عن الفوضى السائدة في عهد خورشيد باشا فقرر الشعب المصري خلع خورشيد باشا وتنصيب محمد علي، والتمس الشعب المصري من السلطان العثماني إقراره هذا فكان له ما أراد فاصدر السلطان فرماناً في ٩ يوليو ١٨٠٥م بتنصيب محمد علي والياً على مصر. لمزيد من المعلومات انظر: جرجي زيدان: تاريخ مصر الحديث، ج٢، مصر، مطبعة المقتطف، ١٨٨٩م، ص٢١٨-٢٢١.

(٢) القاسم، نوال، تطور الصناعة المصرية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٧م، ص٧.

(٣) حمدان، جمال، شخصية مصر الاقتصادية، دراسة في عبقرية المكان، ج٣، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٤، ص١٩-٢٠.

(٤) الجبرتي، عبدالرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ت) ج٣، ص٣١٦.

(٥) شكري، محمد فؤاد: بناء دولة مصر، محمد علي والسياسة الداخلية (د.م)، دار الفكر (د.ت)، ص٣٦.

(٦) دودين، هنري، محمد علي مؤسس مصر الحديثة، تعريب: أحمد محمد عبدالخالق وآخرون (د.ت)، ص٢٣٦.

(٧) Patrick Obrien: the revolution In egypts economic system: (London, oxford university, 1966., p.39) السكندري، عمر وآخرون: صفحات من تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م)، ص١٤٥. شفيق، منير تجربة محمد علي الكبير (بيروت، دار الفلاح، ١٩٩٧م)، ص١٥.

(٨) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٣ ص٣١٦.

(٩) زكي، عبدالرحمن، مذكرات في التطور الاقتصادي، الإسكندرية، دار الجامعات، (د.ت)، ص ١٥٩.

(١٠) شبيكة، مكي، تاريخ شعوب وادي النيل، مصر والسودان في القرن التاسع عشر، بيروت، دار الثقافة، (د. ت)، ص١٣٤.

(١١) الفدان هو مقياس المساحة المصري والذي يساوي٤٢٠٠، ٨٣٣ متر مكعب انظر: هنتس، فالتر: المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسلي، عمان: منشورات الجامعة الأردنية ١٩٧٠م، ص٩٨.

(١٢) محروس، حلمي، تاريخ العرب من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٧م ص١١٤.

(١٣) دودوين، محمد علي، ص٢٣٦. محمد شكري، بناء دولة مصر، ص٣١١.

(١٤) أحمد، أحمد الحتة، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢م ص٣٦.

(١٥) الدوري، عبدالعزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٩، ص١١٧،

p. j. vatikiotis: the history of Egypt from muham, ad ali to sadat, London, butler & tanner ltd. 1980, p.55.

(١٦) زكي، عبدالرحمن، مذكرات في التطور، ص١٦٠.

(١٧) شكري، محمد، بناء دولة مصر، ص٢٩.

(١٨) الجبرتي، عجائب الآثار ج٣، ص٣٣٧.

(١٩) الحتة، أحمد أحمد، تاريخ الزراعة، ص٦٧.

(٢٠) عبدالعزيز، عمر، دراسات، ص١٩٥.

(٢١) عبدالرحمن، عبدالرحيم، الريف المصري في القرن الثامن عشر، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٦، ص١٩٢.

Patrick obrien: the revolution in egypts, p.37

(٢٢) ريفلين، هيلين، الاقتصاد والإدارة، ص٢٢٩.

(٢٣) زكي، عبدالرحيم، مذكرات في التطور، ص١٥٥. مقار، نسيم: الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان، الهيئة المصرية السنة، ١٩٨٥، ص٦٨.

(٢٤) محمد، إسماعيل، محاضرات في التطور الاقتصادي، بيروت، دار النهضة، ١٩٨٧م، ص١٨٦.

(٢٥) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٣، ص٤٣١. سامي، أمين، تقويم النيل، ج٢، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٢٨م، ص٢٦١.

(٢٦) ريفلين، هيلين، الاقتصاد والإدارة، ص٣٢٤. شافعي بك، علي، أعمال المنافع الكبرى في عهد محمد علي الكبير، مصر دار المعارف، ١٩٩٥م، ص٢٣.

(٢٧) شكري، محمد، بناء دولة مصر، ص٣٩.

(٢٨) الرافعي، عبدالرحمن، عصر محمد علي، ج٤، القاهرة، مكتبة الفكرة، ١٩٥١، ط٣، ص٦٥٨.

(٢٩) شكري، محمد، بناء دولة مصر، ص٣٧.

(٣٠) محمد، إسماعيل، محاضرات في التطور، ص١٨٨.

(٣١) وهو مهندس فرنسي كان مستكشفاً في مصر وكبير مهندسي الأشغال العامة المصرية ١٨٣٨-١٩٦٩م وهو أيضاً كبير مهندسي قناة السويس.

(٣٢) ريفلين، هلين، الاقتصاد والإدارة، ص٣٢٧.

(٣٣) شافعي، علي، إعمال المنافع، ص١١٢.

(٣٤) حمدان، جمال، شخصية مصر، ص٢١.
(٣٥) دودوين، محمد علي، ص٢٤٤.
(٣٦) شبيكة، مكي، تاريخ وادي النيل، ص٣٦٤. صبحي، نهدي، محمد علي والدولة العثمانية ١٨١١-١٨٢٧، (د.م)، دار الرشاد، ١٩٩٥، ص٤٦.
(٣٧) ريفلين، هيلين، الاقتصاد والإدارة، ص٢١٢.
(٣٨) الإسكندري، عمر، صفحات من تاريخ مصر، ص١٨٤.
(٣٩) ريفلين، هيلين، الاقتصاد والإدارة، ص٢٢١.
(٤٠) الرجع نفسه، ص٢٤٥.
(٤١) الرافعي، عبدالرحمن، عصر محمد علي، ص٤٩٥.
(٤٢) غبور، منير؛ عثمان، أحمد، محمد علي باشا (عودة الذاكرة المصرية) القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠١١، ص١٣١.
(٤٣) القاسم، نوال، تطور الصناعة، ص٢٩-٣١.
(٤٤) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٣، ص٤٠٩.
(٤٥) عبدالحليم، عبدالسلام، الرأسمالية الصناعية ودورها في مصر في مرحلة المشروعات الحرة، ١٩١٦-١٩٥٧م (د.م) الهيئة المصرية، ١٩٩٢، ص١٣.
(٤٦) الجرتلي، علي، تاريخ الصناعة في مصر، مصر، دار المعارف، ١٩٥٢، ص٩٥.
(٤٧) شكري، محمد، بناء دولة مصر، ص٨٣. رشدي، محمد، التطور الاقتصادي، ص٦١.
(٤٨) محروس، حلمي، تاريخ العرب، ص١٥٤.
(٤٩) عبدالحليم، عبد السلام، طوائف الحرف في مصر من ١٨٠٥-١٩١٤م، (د. م)، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٣، ص٦٩.
(٥٠) هريدي، صلاح أحمد، الحرف والصناعات في عهد محمد علي، مصر، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية والانسانية، ٢٠٠٣م، ص٢٠٣.
(٥١) ريفلين، الاقتصاد والإدارة، ص٢١٥.
(٥٢) شكري، محمد، بناء دولة مصر، ص٤٨. محروس، حلمي، تاريخ العرب، ص١٤١.
(٥٣) لطفي، علي، التطور الاقتصادي في مصر، (د.ت)، ص٢٧٣.
(٥٤) الجرتلي، علي، تاريخ الصناعة، ص٣٦.
(٥٥) طوسون، عمر، صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م، ص١٢٩، Patrick obrien: the revolution in egypts p:37
(٥٦) شكري، محمد، بناء دولة مصر، ص٨٠.
(٥٧) سامي، أمين، تقويم النيل، ص٢٧٦.
(٥٨) الجرتلي، تاريخ الصناعة، ص١١٢.
(٥٩) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٣، ص٤٠٩.
(٦٠) هريدي، صلاح أحمد، الحرف والصناعات، ص١١٣.
(٦١) المرجع نفسه، ص١٩٨.
(٦٢) محمد، إسماعيل، محاضرات في التطور، ص١٩٣.
(٦٣) القاسم، نوال، تطور الصناعة، ص٦٢.

(٦٤) الجرتلي، تاريخ الصناعة، ص٨٥.
(٦٥) هريدي، صلاح أحمد، الحرف والصناعات، ص٢٠٢.
(٦٦) الرافعي، عبدالرحمن، عصر محمد علي، ص٦٣٢.
(٦٧) الجرتلي: تاريخ الصناعة، ص١٢١.
(٦٨) زكي، عبد الرحمن، مذكرات في التطور الاقتصادي، ص١٦٩.
(٦٩) حمدان، جمال، شخصية مصر الاقتصادية، ص٢٣.
(٧٠) القاسم، نوال، تطور الصناعة، ص٧١-٧٢.
(٧١) لطفي، علي، التطور الاقتصادي، ص٢٧٤.
(٧٢) حمدان، جمال، شخصية مصر، ص٢٤.
القاسم، نوال، تطور الصناعة، ص٧٣.
(٧٣) ريفلين، الاقتصاد والإدارة، ص٢٨٨.
(٧٤) K.m. barbour: the growth,location, P.37.
(٧٥) لطفي، علي، التطور الاقتصادي، ص٢٧٤.
(٧٦) لمزيد من المعلومات عن الفرمان، انظر: الرافعي، عبدالرحمن: عصر محمد علي، ص٣١٤-٣١٨؛ القاسم، نوال: تطور الصناعة، ص٧٦.
(٧٧) لمزيد من المعلومات عن معاهدة لندرة، انظر: الرافعي، عبد الرحمن، عصر محمد علي، ص٣١٢.
(٧٨) ريفلين، الاقتصاد والإدارة، ص٢٥.
لطفي، علي، التطور الاقتصادي، ص٢٧٥.
(٧٩) فارجيت، جي، محمد علي، ص١٢٣.
(٨٠) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٣، ص٣٧٠.
(٨١) الرافعي، عصر محمد علي، ص٦٠٣.
(٨٢) زيدان، تاريخ مصر، ص١٨٣.
(٨٣) p.j. vatikiotis: the history of Egypt, p.61. Patrick obrien: the revolution in egypts p: 40.
(٨٤) شكري، محمد، بناء دولة مصر، ص٤٨.
(٨٥) الدوري، مقدمة في التاريخ، ص١٣٢.
(٨٦) القاسم، نوال، تطور الصناعة، ص٢٠.
(٨٧) وهو قماش قطني ناعم الملمس يكون عادة لونه فضي يدخل في صناعته الحرير وخيوط الذهب وقد وصل إلى أوروبا من الشرق ويقال أن الاسم مشتق من الموصل، انظر الموسوعة المعرفية الشاملة.
(٨٨) محروس حلمي، تاريخ العرب، ص١٥٨.
(٨٩) القاسم، نوال، تطور الصناعة، ص٢١.
(٩٠) محمد، إسماعيل، محاضرات في التطور الاقتصادي، ص٢٠١.
(٩١) محروس، حلمي تاريخ العرب، ص١٥٥.
(٩٢) انظر: ص١٥ من البحث.
(٩٣) الرافعي، عصر محمد علي، ص٦٢٧.
(٩٤) محروس، حلمي، تاريخ العرب، ص١٣٤، Patrick obrien: the revolution in egypts, p. 38.
(95) p.j.vatikiotis: the history of Egypts: p.56.
(٩٦) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٣، ص٣٢٢.

(٩٧) إسماعيل، محمد، محاضرات في التطور، ص١٩٤.

(٩٨) الرافعي، عبد الرحمن، عصر محمد علي، ص٥٣٣.

(٩٩) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٣، ص٣٢٢.

(١٠٠) شكري، محمد بناء دولة مصر، ص٧١. دودوين، محمد علي، ص٢٤٥.

(١٠١) دودوين، المرجع نفسه، ص٢٤٥.

(١٠٢) الدوري، مقدمة في علم الاقتصاد، ص١١٨.

(١٠٣) دودوين، محمد علي، ص٢٨٦.

(١٠٤) شكري، محمد، بناء دولة مصر، ص٧٣.

(١٠٥) الجرتلي، تاريخ الصناعة، ص٩٩.

(١٠٦)عبدالحليم، عبدالسلام، طوائف الحرف، ص١٧٠.

(١٠٧) المرجع نفسه، ص١٧٩.

(١٠٨) المرجع نفسه، ص١٨٦.

(١٠٩) شكري، محمد، بناء دولة مصر، ص٧٥.

(١١٠) Patrick obrien: the revolution in egypts p: 39

(١١١) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٣، ص٣٣٦، ٣٣٧، ٣٨٦، ٣٨٧. شلبي، حلمي، المجتمع الريفي في عصر محمد علي، (د.م)، الهيئة المصرية، ١٩٩٢، ص٨٦.

(١١٢) محمد، إسماعيل، محاضرات في التطور الاقتصادي، ص١٨٨، Patrick obrien: the revolution in egypts, p. 41.

(١١٣) الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي**، ص١٣٢.

(١١٤) عبدالحليم، عبدالسلام، **طوائف الحرف**، ص٩٢.

(١١٥) المرجع نفسه، ص٦٨.

(١١٦) عبدالحليم، عبدالسلام، طوائف الحرف، ص٦٨. الجرتلي، تاريخ الصناعة، ص٦٨.

(١١٧) محروس، حلمي، تاريخ العرب، ص١٣٣.

(١١٨) وهي الحنطة والشعير والذرة والفول.

(١١٩) رشدي، محمد، التطور الاقتصادي، ص٩٢. شكري، محمد، بناء دولة مصر، ص٥١.

(١٢٠) الرافعي، عصر محمد علي، ص٦٣١. شبيكة، مكي، تاريخ شعوب وادي النيل، ص٤٣.

(١٢١) شلبي، حلمي، المجتمع الريفي، ص٨٣.

(١٢٢) القاسم، نوال، **تطور الصناعة**، ص٢٥.

(١٢٣) شكري، محمد، **بناء دولة مصر**، ص٦٠.